

انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم الاستثمارات العربية البينية: دراسة لتطور مؤشرات مخاطر الدول العربية المتعلقة بالتجارة والاستثمار والاعمال.

د. بيدي عيساوي صورية¹

الإرسال: .../.../...

القبول: .../.../...

النشر: .../.../...

ملخص للتعرف أكثر على مدى صلابة العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية البينية بعد الإسراع في تنفيذ معظم الاتفاقيات المساندة والمفعلة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هذه المنطقة فرضت على الدول العربية رفع الكفاءة وزيادة التنسيق والتعاون فيما بينها من خلال بذل المزيد من الجهد والاهتمام، وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المتكاملة الطويلة المدى المسرعة والمحفزة للاستفادة أكثر من الاعمال المشتركة التي تستهدف المستثمرين، لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، لاسيما مع تزايد حدة المنافسة بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى قطاعاتها المختلفة بتوسيع وتعميق العلاقات التجارية العربية وبالأخص في مجال الاستثمار الصناعي والخدمات وتعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الخيار الأمثل للدول العربية للتصدي للمستجدات العالمية المتغيرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العربية والأجنبية مخاطر الاستثمار، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تصنيف JEL: E22, F150

The Implications of The Greater Arab Free Trade Area on The Volume of Intra-Arab Investments: A Study of The Development of Arab Countries' Risk Indicators Related to Trade, Investment and Business

Abstract: This study aims to know more about the solidity of the inter-Arab economic and trade relations after the acceleration of the implementation of most of the supporting and activating agreements for the Greater Arab Free Trade Zone. This region imposed on the Arab countries which requires them to raise the level of efficiency and increase coordination and cooperation between them. Implementing integrated long term, accelerated and stimulating strategies and plans to benefit more from joint actions targeting investors to improve the investment climate. Especially with the

¹ جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر (الجزائر)، soria.bidi.aissaoui@univ-mascara.dz

intensification of competition between the countries of the world to attract foreign direct investment to its various sectors by expanding and deepening Arab trade relations, especially in field of industrial investment and services. The Greater Arab Free Trade Zone is the ideal choice for Arab countries to adress the changing global developments.

Keywords: Arab and foreign investment, investment risks, Greater Arab Free Trade Area

JEL Classification: F150 ,E22

مقدمة :

تسعى الدول العربية إلى التحسين قدر الإمكان من مناخها الاستثماري، لإدراكها أن ترقية البيئة الاستثمارية هي عملية مستمرة ترتبط بالتطوير المستمر للتشريعات والإجراءات والبيئة المؤسسية لسد الفجوة القائمة بين إمكانيات الجذب التي تملكها الدول العربية وبين التدفقات الاستثمارية الفعلية الواردة إليها في ظل ما تعانيه من نقص أو قلة في الموارد المحلية لاستكمال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتوسيع استهدافها التصدير لتحقيق التنافسية، لكن تبقى المخاطر المتعلقة بالتجارة والاستثمار والاعمال ككل عقبة امام زيادة الاستفادة من التعاملات الاقتصادية بما فيها التجارية والاستثمارية عائقا في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

حيث تم التوقيع على الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية سنة 1980 وكانت قد تمت مراجعتها من قبل فريق عمل من واضعيها سنة 2012 لتقوية العلاقات التجارية البينية وزيادة حجم الاستثمارات من خلال الاتفاق على شروط وقواعد عمل مشتركة تصب في مصلحة جميع الدول، كتبادل المعلومات واستفادة الجميع من الفرص التجارية والاستثمارية.

ان الاختلاف الواضح بين الدول العربية في مستويات الأداء الاقتصادي وتطور القطاع المالي والتصديرى تعد من الأسباب الهامة في اختلاف فرص استقطاب رؤوس الأموال الاستثمارية بينها لأنها تحدد الملامح الخاصة بتطور بيئة الاعمال المشجعة .

لذلك سنحاول في هذه الدراسة التركيز على اهم المخاطر التي تعيق العمل العربي المشتركة وتشكل حاجزا امام استفادة الدول العربية من أموالها وتجارتها في عقر دارها في ظل وجود كيان قوي وواضح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال تقسيم الدراسة الى المحاور التالية.

المحور الأول: المفاهيم النظرية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المحور الثاني: الاستثمار العربي البيني والمخاطر المتعلقة بالتجارة والاعمال.

1. اخور الأول: المفاهيم النظرية الأساسية: الاستثمار الأجنبي المباشر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات، لا يعني الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف، بل هناك متطلبات أساسية تعرف باسم "مناخ الاستثمار" أو بيئة الأعمال، فقبل أن ينوي المستثمرون الأجانب التوطن أو الاستثمار في الخارج يبادرون بفحص الشروط العامة للمناخ السياسي والاقتصادي والإداري في البلدان المضيفة أي كل ما يتعلق بظروف السوق المالي، التشريعات الاقتصادية والاجتماعية، قوانين الاستثمار، الضرائب وتوزيع الأرباح ورأس المال ودرجة استقرار أسعار الصرف والعملات وغيرها تمكن المستثمر في الأخير من اختيار الأماكن المحفزة واتخاذ قرار الاستثمار النهائي.

1.2. المنهج المستخدم:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي وذلك للتعريف بماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار الأجنبي المباشر والمنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول والإحصاءات المتعلقة بأهم المخاطر والمعوقات التي لا تزال تحول دون استفادة الدول الأعضاء من المزايا العديدة التي تقدمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية وباحثين اقتصاديين سنحاول التطرق إلى البعض منها:

فحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تشمل علاقة طويلة الأجل، وتعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان المقيم في أحد الاقتصاديات في أحد المشروعات المقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر".

أما منظمة التعاون المشتركة للتنمية الاقتصادية فقد عرفته على أنه "الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة". (OCDE، 1999)

وحسب صندوق النقد الدولي يعتبر "الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في دولة أخرى، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة

الأجل بين المستثمر المباشر في المؤسسة وتمتعه بدرجة كبيرة من السلطة في إدارة المؤسسة". (FMI، 1997)

في دراسة لـ Jun, Singh سنة 1995 تم التطرق إلى بعض الشواهد الجديدة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث تم الاعتماد على عدد من المؤشرات منها: الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية)، والوضع الاقتصادي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة .

وتوصل الباحثان إلى تأثير الاستقرار السياسي على أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي وأن النمط التصديري هو المتغير القوي لتفسير سبب جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر. (Singh H، 1995)

3.2. نشأة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

بدأت المبادرات العربية المفكرة في كيفية تحسين التبادل التجاري العربي منذ سنوات الخمسينات لزيادة المكاسب الاقتصادية من خلال تفعيل كل أدوات السياسة التجارية المحفزة لتطوير سبل التعاون والتبادل التجاري العربي، كان ذلك في إطار جامعة الدول العربية، شهدت فيه هذه الفترة تعاوناً اقتصادياً عربياً فعالاً إلى غاية إعلان البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى سنة 1997 وقد شهدت بذلك عدة تطورات: إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي سنة 1950، اتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964، اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري العربي سنة 1981، البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري العربي لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام 1997. تتماشى هذه المنطقة مع أحكام منطقة التجارة العالمية وقواعدها الدولية.

من الإجراءات التي سرعت في إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ثلاثة مجالات أساسية هي: (هوارى، 2007)

- دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية.
- ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، وإقامة منطقة تجارة ثنائية يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً ضمن أطر وقواعد موحدة.
- التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

■ مضامين برنامج منطقة التجارة الحرة العربية:

- تقليل اعتماد الدول العربية على العالم الغربي وتقليص حجم التبعية له.
- تحرير التجارة بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة المفروضة والتي تعتبر من المحفزات الضرورية لإنجاح المنطقة ضف الى ذلك تشجيع الصناعات والاستثمارات العربية على التطور والولوج الى الأسواق العربية بسهولة.
- إنعاش الاقتصاديات العربية من خلال التكامل في الإمكانيات عن طريق المشاريع المشتركة.
- القضاء على مشكل التوريدات في الكثير من القطاعات والصناعات.

■ الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تستند المنطقة العربية الكبرى الحرة كأي نظام تجاري متعدد الأطراف موجود عبر العالم على قوانين ونظم من شأنها ضبط هذه التعاقدات تجنباً للنزاعات والوقوع في التجاوزات وانعاشاً للتجارة والاستثمارات، لذلك من الوثائق التي انشأت ونظمت بموجبها هذه المنطقة هي (الموحد):

- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

- لائحة فض المنازعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

4.2. الدراسات السابقة:

أهمية الموضوع بالنسبة للدول العربية والدول المتعامل معها جعل منه محض اهتمام ودراسة من قبل العديد من الباحثين من بينهم Javad Abedini و Nicolas Péridy في دراسة لهما تطرق الباحثان الى كل الاتفاقيات التي ابرمتها الدول العربية فيما بينها لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) والاثار التجارية الناجمة عنها من خلال نموذج تقديري للفترة 1988 و 2005 النموذج غطى حجم التجارة داخل منطقة GAFTA والذي توصل الى ان التجارة الاقليمية زادت بنسبة 20% منذ انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبالنظر إلى هذه النتائج، يبدو أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجب أن تتعمق أكثر وأوسع وأن التكامل الأعمق لا بد أن يوفر الفرصة للتوحيد وتعزيز المكاسب الحالية. بالإضافة إلى ذلك يجب على الدول التي لا تزال خارج هذه الاتفاقية مساعدة الأعضاء المستقبليين فيها عملية تنميتها من خلال المزيد من التجارة مع شركائها. (Nicolas Péridy، 2008)

تطرق كذلك Zouheir El-Sahli الى اثار انشاء وتفعيل العلاقات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتمد للأسف فقط على تجارة السلع دون الخدمات وقد أشار البحث الى افتقار المنطقة الى احكام واضحة بشأن تسوية المنازعات وقوانين المنافسة وموائمة المعايير واعتبر ان هذه المشاكل هي السبب الرئيسي في إعاقه التكامل وسببا في تدني حجم التجارة العربية البينية، إضافة الى عراقيل مماثلة تشمل عدم احراز تقدم في خفض الحواجز الجمركية والقيود البيروقراطية . يتناول هذا المقال التأثيرات التوازنية الجزئية والعمامة لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA). ومن خلال التطرق الى أوجه القصور التجريبية في العدد المحدود من الدراسات الموجودة التي تبحث في آثار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذه أيضاً هي الدراسة الأولى التي تجري تحليلاً لاحقاً شاملاً لتأثيرات التوزيع العام في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتشير تقديرات رأس المال المباشر إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان لها تأثير كبير على التدفقات التجارية الثنائية بين الأعضاء، ولكن هذه التأثيرات قد تكون صغيرة من حيث القيمة المطلقة بسبب التدفقات التجارية الصغيرة الأولية بين الأعضاء. ترسم تأثيرات جنرال إلكتريك صورة للفعالية المنخفضة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إحداث تأثيرات كبيرة على الرفاهية والتجارة للدول الأعضاء. وهذا على النقيض من اتفاقيات التجارة الإقليمية الأخرى التي أثبتت أنها أكثر فائدة للمشاركين فيها. وتسלט هذه النتائج الضوء على الحاجة إلى تكامل أعمق في الدول العربية للاستفادة من فوائد التجارة الحرة. وهذا أمر بالغ الأهمية ويتطلب الأمر تعميق التكامل من خلال اتفاقيات تجارية أعمق، ومن الممكن أن يقطع التحرك نحو المزيد من المواءمة بين الإجراءات والمعايير شوطاً طويلاً في هذا الصدد. وينبغي أن تبحث الأبحاث المستقبلية في الفوائد الإضافية المحتملة للدول العربية التي قد يحققها التكامل الأعمق. (El-Sahli، 2023)

تطرق الباحث Yigezu وباحثون اخرون في دراسة لهم الى المبرر الاساسي للتكتلات التجارية الإقليمية هو التقليل من الحواجز أمام التجارة البينية، وتحقيق البلدان الأعضاء بعض الفوائد الا ان الاشكال هو هل تستفيد كل دولة عضو بالفعل من مثل هذه الاتفاقيات هو موضوع للمناقشة والاختبارات التجريبية. تم استخدام نموذج الجاذبية لتقييم تأثير اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى

(GAFTA)، خاصة على حجم ونمط التجارة الزراعية الثنائية خلال الفترة ما بين 1995 و 2007. وتكشف النتائج التي توصلنا إليها أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تحقق التأثيرات المرجوة على حجم التجارة الزراعية الثنائية داخل المنطقة في أربعة من أصل ثمانية بلدان أعضاء تم اختيارها لهذه الدراسة. والدول الوحيدة في العينة التي أظهرت تأثيرات إيجابية في قطاعي الاستيراد والتصدير هي لبنان وسوريا. وتكشف هذه النتائج حقائق مهمة كانت مخفية في نتائج دراسات أخرى، خلصت إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أدت إلى زيادة إجمالي حجم التجارة البينية. وصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه حتى عام 2007، عضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد عززت العلاقات الثنائية. باختصار، كان أداء معادلة الجاذبية جيدًا في التجارة عبر جميع البلدان الأعضاء حيث استفادت بعض الدول مثل مصر والأردن والمغرب من تأثيرات معتدلة إلى كبيرة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المنطقة وعمان والتي لم تحقق الفوائد المتوقعة في التجارة دون الإقليمية (خاصة داخل المغرب العربي) وان البيروقراطية الجمركية هي أحد أهم العوائق أمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) مما انعكس سلبا على لتجارة الزراعية داخل الإقليم. (Yigezu A. Yigezu، 2013)

دراسة وليد عبد المولى قام بتسليط الضوء على فعالية اتفاقيات التجارة الإقليمية العربية الكبرى، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتحاد المغرب العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي، وأغادير. باستخدام موسوعة بيانات التجارة لعامي 1997 و 2008 والمقارنة بين انماط التصدير والاستيراد في كل منها ومعرفة ان كان النفط يهيمن عليها وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية يمكن أن تعزز المنطقة الداخلية التجارة أولا عن طريق تنويع الصادرات بعيدا عن هيمنة النفط وثانيا عن طريق الترويج للمنتجات المحلية في الدول العربية الأخرى وبالتالي جني ثمارها فوائد القرب والمزايا التي تضمنها هذه مختلفة الاتفاقيات. علاوة على ذلك، إحدى السمات الرئيسية الكامنة وراء هذا الفشل هي أن الدول العربية تتاجر مع بعضها البعض بشكل أقل من العديد من الدول الأخرى البلدان المتقدمة أو النامية وخاصة تجاه دول منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) علاوة على ذلك، الحواجز التجارية الملموسة وغير الملموسة بين الدول العربية وهي عوامل رادعة حاسمة تمنع المنطقة من التوسع يجب بذل الجهود من أجل ذلك توحيد الرؤى والجهود فيما يتعلق بمشروع التكامل الإقليمي فضلا عن إزالة الحواجز المتبقية أمام التجارة البينية من خلال - تطوير البنية التحتية لوسائل النقل والاتصالات من أجل تعزيز وتسهيل حركة السلع والخدمات والعمالة وكذلك رأس المال (Abdmoulah، 2011))

2. احوار الثاني: الاستثمار العربي الليبي والمخاطر المتعلقة بالتجارة والاعمال.

لقد اتخذت العديد من الدول العربية مرونة في الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال الخدمات المالية العقارية والاتصال، إضافة إلى خصوصية تلك الخدمات لجذب أكبر تدفق ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وقد كان لتواصل الارتفاع في أسعار النفط أحد أسباب جذب المزيد من التدفقات خاصة تلك المتعلقة بنفس القطاع أو الخدمات والصناعات المتعلقة به كالغاز الطبيعي.

وقد احتلت دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية كأبرز مستثمر في الدول العربية من واقع الإحصاءات المرصودة في قاعدة بيانات الاونكتاد، وتوزعت هذه الاستثمارات بنسب مختلفة بين الدول النفطية وغير النفطية بالنسبة للتدفقات الرأسمالية.

1.3. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال سنة 2022:

زيادة تدفق أموال الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على العديد من العوامل والتي سعت الكثير من الدول العربية تحقيقها من خلال تحسين الأطر التشريعية والقانونية لزيادة عدد المشاريع المتدفقة والتخفيض من التكلفة الاستثمارية للمشاريع، وقد استطاعت كل من الامارات والسعودية نيل أكبر الحصة من مجمل التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر التي استقطبت عشرون مليار دولار تلتها السعودية بقيمة تسعة عشر مليار دولار، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة خمسة ملايين دولار، ولكن بقيت التكلفة الاستثمارية مرتفعة وصلت الى معدل 6 % مع ضالة مناصب العمل المتوفرة مقارنة بحجم المبالغ المستثمرة، اما عن الاستثمارات العربية البينية رغم الارتفاع الملحوظ في عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 20 % الى 134 مشروع والتكلفة بمعدل 55% أي بقيمة ستة مليار دولار يظل هذا المعدل قليل مقارنة بحجم الأموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية، وقد احتل قطاع العقارات الصدارة في نسبة استقطابه للأموال في حين جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الخدمات بعدد 47 و 38 مشروعاً على التوالي. ومع ذلك تبقى ضعيفة وتحتاج الدول الى المزيد من الاستثمارات فيما بينها.

من خلال تتبع تطور عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية بين سنتي 2020 و 2021 لوحظ ان حجمها في تطور ولكنه يشهد الكثير من التقلبات بفعل عدم الاستقرار الملوظ خلال هذه الفترة بين دول العالم خاصة بعد ترجع الاقتصاديات العالمية نتيجة ازمة كورونا ولكن سرعان ما استطاعت بعض الدول العربية استعادت عافيتها واستقطبت جزء من هذه التدفقات وخلق العديد من مناصب العمل وصلت في جلها الى 161,471 منصب في جانفي 2021.

ودعماً لزيادة تدفق رؤوس الأموال واصلت الدول العربية تقدمها بقوة في مجال اصلاح بيئة الاعمال على الرغم من الفوارق الإقليمية في ظل استمرار تفوق دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في لوائح الاستثمار في مقدمتها الامارات والسعودية، اما عن باقي الدول فقد شكل عدم الاستقرار السياسي والأمني العائق الأكبر في احباط جهود الإصلاح خاصة مكافحة الفساد والمشاكل الداخلية.

وقد تصدرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والامارات في قائمة اهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية حيث ركزت الامارات منذ عدة سنوات على تحسين جودة البنى التحتية وتطوير أنظمة الاعمال لدعم مشاريعها في الدول العربية وجذب المزيد من الاستثمارات اليها أيضاً حيث يصل معدل انفاقها على البنى التحتية الى أربعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المستثمرين في المنطقة العربية خاصة في دول المشرق العربي إضافة الى المانيا والهند حسب تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2023 فقد سجلت المانيا 18.4 بالمئة (الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2022، 2023) من حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية في العديد من القطاعات النسيج قطاع الغيار واغلب المكونات التي تدخل في صناعة السيارات ولكنها تبقى ضعيفة وغير كافية مقارنة بحجم الاقتصاد الألماني كاقوى اقتصاد اوروبي.

2.3. مشاريع الاستثمار العربي البيني:

تعد إشكالية انخفاض الاستثمارات العربية البنية أحد أهم عوائق نقص التبادل الاقتصادي والتجاري حيث ترتفع نسب استثماراتها خارج حدود المنطقة العربية بخلاف داخل حدودها فقد شهد 2018 قيام مئة وثلاثة من المؤسسات العربية بإقامة مئة وثلاثة وسبعون مشروعاً جديداً في المنطقة خارج حدود دولها وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو ستة وعشرون مليار دولار، حيث وفرت 32.2 ألف فرصة عمل جديدة. بالرجوع إلى أهم مشاريع العربية البينية نجد تلك الخاصة بالبنى التحتية مثل مشروع الربط الكهربائي العربي الذي يهدف إلى ربط شبكات الكهرباء بين الدول العربية لتعزيز التبادل الطاقوي وتحقيق التكامل الحقيقي في هذا القطاع إضافة إلى مشروع القطر الخليجي في شكل شبكة سكة حديدية تربط كل دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض لنقل الأشخاص والبضائع.

أما عن المشاريع الصناعية المشتركة فهي عديدة أهمها المنطقة الصناعية الأردنية المصرية ومشاريع الصناعات البتروكيماوية بين السعودية والكويت . وأما في تميم التكامل العربي اتجهت بعض المشاريع إلى قطاعي التعليم والصحة بإنشاء الجامعات المشتركة والمستشفيات والمراكز الطبية والترويج السياحي المشترك بين كل من الامارات ومصر ودول أخرى.

3.3. تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية:

إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة لاستكمال التكامل الاقتصادي العربي للاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التجارة والاستثمار رغم العراقيل التي لا تنتهي ولكن يمكن الإشارة إلى أثرها الإيجابي على حركة التجارة العربية البينية وعلى زيادة التدفقات البينية من رؤوس الأموال الاستثمارية مع بقاء العديد من المعوقات التي لا تنحصر في القيود الجمركية فقط بل تتعداها إلى أشكال أخرى كوسائل النقل المتوفرة في بعض الدول العربية والمنعقدة في دول أخرى والمتعلقة بشبكات النقل البري والبحري و الجوي بين الدول والتي تتميز هي الأخرى بالتعقيدات الإدارية عبر المنافذ الحدودية التي تستغرق فترات طويلة لمعالجتها إضافة إلى مشاكل عدم المطابقة الدولية التي أصبحت تمثل أكثر العراقيل أمام دخول وخروج السلع والخدمات .

للتعرف على هذه القيود غير الجمركية والمتمثلة في التصريح الورقي والتخليصات الجمركية المطولة، والقيود الفنية المرتبطة بالمواصفات والمقاييس، وإجراءات الحجر والتفتيش الزراعي والبيطري، إضافة إلى التعطيلات النقدية المرتبطة بالتحويلات، وخص الاستيراد والتصدير، ورسوم الخدمات التي يتم تحصيلها، والرسوم الأخرى. (الموحد، 2004)، فقد اشارت العديد من التقارير الميدانية إلى وجود العديد من التعقيدات والعراقيل التي لا مبرر لها التي تحول دون تنمية التجارة العربية البينية والمتمثلة في ارتفاع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من دول عربية أخرى، مما يرفع من تكلفة المنتجات ويقلل من تنافسيتها، إضافة إلى الحواجز غير الجمركية والتي تشمل الإجراءات البيروقراطية كالأوراق والوثائق الكثيرة وزيادة الرسوم بدلا من تخفيضها أو إزالتها إضافة إلى المبالغة في المواصفات ومطابقتها للمعايير الدولية أو الشروط الصحية والمعيير البيئية، من أجل منع نفاذ المنتجات المنافسة بحجة حماية المنتجات المحلية ويجري العمل حالياً على توحيد هذه المواصفات من خلال إقرار إلزامية المواصفات التي يتم الاتفاق عليها في إطار اللجنة العربية للمواصفات القياسية التي تعمل في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

ويبقى الافتقار الى التنسيق الاقتصادي غير الفعال بين السياسات الاقتصادية والتجارية احد اهم الأسباب تكرار الإجراءات وتضاربها ولكن رغم ذلك تبقى الصادرات النفطية أكثر من خمسين في المائة من إجمالي الصادرات العربية، مما يؤثر على توجهات التجارة العربية الخارجية وأدائها بحسب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية أي الانخفاض الكبير في مستويات التنوع الاقتصادي أي تشابه هياكل الإنتاج. (العربي، 2022).

فيما يخص التجارة السلعية العربية البينية، تأثرت التجارة السلعية البينية بين الدول العربية بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19 في ظل الإجراءات الوقائية التي اتخذها الدول أهمها الاغلاقات والقيود التي فرضت على السفر والنقل التي عطلت سلاسل التوريد والتجارة وتراجع الطلب بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي أصاب العديد من القطاعات الاقتصادية ، والتي تراجعت بنسبة قدرها حوالي ثلاثة بالمائة لتبلغ حوالي أكثر من تسعة مليارات دولار خلال عام 2020. اما عن محتوى الصادرات العربية البينية، سجلت حصة التجارة البينية للنفط خلال عام 2020 حوالي اثنان بالمائة من الصادرات البينية العربية. وفيما يتعلق بمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر ثم السلع الزراعية اما عن قطاع الخدمات فقد انخفضت نسب التعامل بينها خاصة في قطاعي النقل والسياحة ،محاولة الدول العربية تجاوز هذا النقص في التعاملات من الخدمات قررت تفعيل الاتحاد الجمركي العربي الذي يعتبر ركن هام وركيزة أساسية للمنطقة الحرة العربية الكبرى.

رغم الجهود التي بذلتها الدول العربية لإنجاح تجربة المنطقة العربية الحرة الكبرى الا ان فعالية المنطقة في زيادة حجم التبادلات التجارية العربية البينية يبقى محتشم مقارنة بحجم السوق العربي والسبب عدم استكمال بعض الترتيبات القانونية المنظمة للمعاملات التجارية وخاصة تلك المتعلقة بالاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وإزالة بعض القيود والحواجز غير الجمركية والتفاوت في سبل تسهيل التجارة البينية بين دول المنطقة في النقل والتمويل والتسهيلات الإدارية ومشكل التعطيل في المنافذ الجمركية و طول الوقت المستغرق لعبور الحدود وغيرها .

4.3. تحليل مخاطر الدول العربية المعيقة للتجارة والاستثمار والاعمال:

تشير مخاطر الدولة إلى عدم اليقين المرتبط بالاستثمار أو العوامل التجارية في بلد معين، أي إمكانية تحقيق خسائر للمستثمرين أو الموردين وتقيس مخاطر الدولة إلى أي مدى يمكن لحكومة دولة معينة أن تتخلف عن سداد ديونها، بعبارة أخرى مخاطر الدولة هي درجة تأثير الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والمالية على اعمال المصدرين او المستثمرين وحاملي الأوراق المالية. وتصدر الإشارة الى وجود علاقة عكسية بين المخاطر الناجمة عن وجود اضطراب في العوامل السابقة والعائد المتوقع من الاستثمار والاعمال التجارية المختلفة يتم النظر فيها من قبل مؤسسات مختلفة تشرف على دراسة وتحليل هذه المخاطر وإعطاء صورة واضحة عن الدول للمستثمرين او المتعاملين الاقتصاديين حول جودة بيئة الاعمال وكل ما يتعلق بها.

في عام 2023 تصدرت الامارات العربية المتحدة العالم العربي في مؤشر المخاطر المركب للدول الصادر عن وكالة فيتش، وفقا لمؤسسة ضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات العربية (ضمان). يقوم المؤشر بتقييم مجموعة من عوامل المخاطر بما في ذلك في المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية احتلالها لهذه المراتب المتقدمة بفضل العديد من الجهود التي تبذلها الامارات في سبيل تحسين مناخ اعمالها طيلة السنوات السابقة والتي تعكس استقرارها النسبي وانخفاض مستوى المخاطر مقارنة بالدول العربية الأخرى، وذلك حرصا منها على جذب احسن الاستثمارات والاستفادة من التعاملات التجارية والاقتصادية، اما المرتبة الثانية عربيا كانت من نصيب السعودية والمرتبة الثالثة والأربعين علميا وهي مرتبة مشرفة تدل على نتائج الإصلاحات التي قامت بها السعودية خلال سنوات عديدة للاستفادة اكثر من السابق من تعاملاتها من الاقتصاديات العربية والعالمية، مما يعكس أيضا تحسينات في تصنيفاتها السيادية . ((ضمان، 2022)

1.4.3. مؤشر المخاطر السياسية:

إن الرفع من مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي هي من الخطوات الأولية المهمة لتحسين مستوى خدمة الشعب لذلك يعني مؤشر فعالية الحكومة أحد المؤشرات الهامة لقياس نوعية المؤسسات من خلال تحليل جودة الخدمات العامة، مصداقية الأنظمة والقوانين وجودتها، استقلالية عمل مؤسسات الحكومة عن كل الضغوطات السياسية، وما يلاحظ على الدول العربية هو تراجع نظرة المجتمع إزاء فعالية الحكومة في العديد من بلدان التحول العربي وغيرها في الفترة ما بين 2010 و2014 خاصة فيما يتعلق بحجم الخدمات العامة وجودتها، وجودة صياغة السياسات وتطبيقها وضعف مصداقية الحكومة وكانت قد فشلت الدول العربية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة قرارات سليمة وكفؤة والقدرة على تنفيذها ونيل المراكز المتدنية في مؤشر فعالية الحكومة والجودة التنظيمية، مثل ضعف كفاءة النظام الإداري وانتشار البيروقراطية المثقلة في المؤسسات العامة وارتباط هذه الخدمات بالقرارات السياسية التي تشكل ضغوطا كبيرة تحول دون استقلالية القرار إضافة إلى غياب تام لدراسات المحكمة للأسعار في السوق وعدم وجود الإشراف الكاف على الأنظمة المصرفية والمالية والتعقيد الإداري الذي يحكم النشاط الاقتصادي.

في عام 2023 واجهت الدول العربية مستويات متفاوتة من المخاطر السياسية وحسب تحليل وضعها في مؤشر فيتش تشمل العوامل المؤثرة على المخاطر الاحداث السياسية المحلية، الاستقرار الحكومي و التوترات الجيوسياسية وقد حققت الامارات العربية المتحدة افضل أداء بين الدول العربية بفضل استقرارها السياسي والاقتصادي وسجلت كل من السعودية وعمان وقطر درجات جيدة تنوع الأوضاع السياسية في المنطقة صنف دول عربية أخرى في اخر الترتيب مث سوريا ،ليبيا واليمن . وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية في العديد من الدول والتوتر السياسي المتزايد بين بعض الدول العربية أي الاحتمال الكبير في تأثير السياسة على النمو والتجارة والاستثمار بسبب الخلافات الدبلوماسية العربية مما يؤدي الى عدم اليقين بشأن اللوائح والقوانين يعرقل التخطيط والاستثمار وفرض حواجز تجارية وعقوبات متبادلة وارتفاع تكاليف التأمين على حركة السلع والخدمات. (العربية، 2022)

لقد أظهرت هذه المؤشرات عمق المشكلة الموجودة في الدول العربية والمتمثلة في عدم القدرة على اختيار الحكومات وانعدام مساءلتها ومراقبتها وتؤكد الترابط الوثيق بين أداء الحكومات ومستويات التنمية الاقتصادية المتراجعة .

2.4.3. مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية:

يهدف مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير إلى تحديد نقاط الضعف الحالية وتقييم نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم والبطالة وتقلب أسعار الصرف وأداء ميزان المدفوعات فضلاً عن بيانات الدين الداخلي والخارجي وتتضمن مكوناته الفرعية كالأوضاع الاقتصادية العالمية المعقدة، ووفقاً لتقارير Fitch Solutions هناك عدة عوامل تؤثر على المخاطر الاقتصادية في الدول العربية منها: التضخم، تغيرات أسعار النفط، سياسات المالية العامة، والسياسات النقدية المشددة في الدول الكبرى .

تحليل مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية للدول العربية لعام 2023 يعكس التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها المنطقة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية المعقدة، ووفقاً لتقارير Fitch Solutions هناك عدة عوامل تؤثر على المخاطر الاقتصادية في الدول العربية منها: التضخم، تغيرات أسعار النفط، سياسات المالية العامة، والسياسات النقدية المشددة في الدول الكبرى .

محاولة منا تحليل هذه النقاط الرئيسية نجد ان العديد من الدول العربية شهدت تحسناً في مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير لسنة 2021 نتيجة للتعافي الذي شهدته بعض الاقتصاديات المحلية في تحسن مستويات الإنتاج والتبادلات التجارية.

وكانت قد حققت عشرة دول عربية تحسناً جيداً جاءت في مقدمتها السعودية والكويت، الامارات وسلطنة عمان هذا التحسن جاء بفضل التطورات في السياسة النقدية المتبعة في الدول العربية منذ عام 2009 التي استمر بعضها في انتهاز السياسات النقدية التوسعية الرامية إلى تحفيز القطاع المصرفي المحلي و التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص بأسعار فائدة مخفضة للتقليل من تكاليف الائتمان لكن هذه التطورات والإجراءات خاصة الرقابية والاحترازية على القروض الممنوحة تباينت بين الدول العربية نفسها.

ضرورة وجود خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية وتوسيع وتعميق العلاقات التجارية العربية من خلال المشاريع المشتركة للبنى التحتية والامدادات الإقليمية والاهم هو المضي قدماً نحو تحرير تجارة الخدمات بينها. وتشير العديد من البيانات ان الاستثمارات البينية العربية ليست محصورة في دول الخليج العربي وإنما تصدرت دول عربية أخرى المراتب الأولى في حركة تصدير رؤوس أموالها بين الدول العربية مثل لبنان ومصر، إضافة الى دول أخرى تشهد اضطرابات اقتصادية وسياسية كالأردن ومصر وتونس هي الأخرى تعد من اهم مصدري رؤوس الأموال نحو استثمارها بالمنطقة.

معظم الاقتصاديات العربية تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، لذلك فان تقلبات أسعار النفط هي احد المسببات الأساسية في عدم الاستقرار الاقتصادي ما يجعل المستثمرون يتوحدون في ضخ رؤوس الأموال في هذه الدول، كما ان احد اهم المخاطر الاقتصادية المعيقة للاستثمار والاعمال اعتمادها بشكل كبير على الواردات لتلبية الاحتياجات الأساسية مما يجعل اقتصادها عرضة للتقلبات الخارجية ويزيد من مخاطر الاعمال .

السياسات الاقتصادية غير المدروسة أدت الى وجود بيئة غير مستقرة للاستثمار والاعمال، مما يرفع من تكاليف التشغيل ويؤثر على ربحية الشركات .

3.4.3. عوائق التجارة والاستثمار العربي البيني:

- مشكلة تباين واختلاف المعايير والمواصفات للسلع بين الدول العربية.
- مشكلة القيود على التحويل المالي التي برزت في عدد من الدول العربية بسبب الصعوبات والأزمات الاقتصادية التي تمر بها.
- التعقيدات المتصلة بالإجراءات الجمركية.
- طول مدة العبور على الحدود، ارتفاع تكاليف التجارة وتكاليف وصعوبات المتصلة برخص التجارة، إلى جانب التصاعد الجديد في القيود الجمركية لعدد من الدول العربية، بالإضافة لعدم شفافية المعلومات المتصلة بالتجارة، والقيود والعقبات على المواصفات.
- تصاعد القيود مع تخلف عدد من الدول العربية عن الالتزام بالأحكام التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه المنطقة.

- اختلاف اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.
- التفاوت في الموارد الاقتصادية.
- عدم توافر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية

هناك عاملان حاسمان يؤثران في أوضاع التجارة العربية، ويتعلقان بسعر النفط وبالأوضاع الجيوسياسية في المنطقة الجديدة التي أثرت بشكل عميق على المبادلات التجارية التي هي في الأساس متواضعة لا تتجاوز 10 % من إجمالي التجارة الخارجية العربية وذلك في دراسة حديثة صادرة عن اتحاد الغرف العربية عن العراقيل التي تواجه التجارة السلعية العربية البينية (العربية ١، 2019) وكانت قد أكدت نفس الدراسة ان التوترات المستمرة في المنطقة العربية لها انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد حتى مع وجود بعض الانتعاش في بعض الاقتصاديات لان الامر يرافقه بغلق المعابر الحدودية وتضييق الخناق على التجارة الخارجية مما يؤثر بشكل مباشر على المبادلات البرية . (العربية ١، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية ، 2018)

إضافة الى النقاط السابقة تبقى مشكلة الحصول على ائتمان تتصدر الصعوبات التي تواجه بيئة الأعمال في ظل انعدام التنسيق في السياسات المالية واختلافها.

3. الخاتمة:

في ظل ما شهدته وتشهده الدول العربية من اضطرابات سياسية وأمنية والتي أثرت على كل مسارات الإصلاح بها وارتفاع درجات المخاطر المتعددة فهي لاتزال تواجه العقبات التي تحول دون تطور المبادلات التجارية البينية بين الدول المنخرطة في المنطقة العربية الحرة الكبرى وعدم إنجاز أية خطوات حقيقية في الواقع الملموس لبناء مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي وذلك بالرغم من تقليص الحواجز الجمركية وإقامة العديد من الاتفاقيات الثنائية وإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى تكامل فروع الإنتاج وتنوع القاعدة الإنتاجية العربية، إلا أن تلك المشاريع لم تغير واقع الحال في تطوير الاقتصاديات العربية وتحقيق تكاملها او على الأقل الاستفادة من المزايا التي تقدمها المنطقة التجارية الحرة. اما فيما يتعلق بوضع الدول العربية في مؤشرات قياس مخاطر الدول

نلاحظ ان هناك تحسن في العديد من الدول العربية في المخاطر السياسية والاقتصادية، المالية والتشغيلية بفضل إصرار حكوماتها على التحرك بشكل عاجل وملح لتحسين مناخها الاستثماري ومعاملاتها التجارية لزيادة جاذبيتها نحو الاستثمارات والاتفاقيات التجارية والتمويلية من داخل المنطقة العربية او خارجها، وتبقى الجهود متواصلة التي تتباين بين الدول نفسها وتأثير العلاقات السياسية على ديمومة الاتفاقيات التجارية وتخفيف المعوقات يتطلب جهودا مشتركة من الدول العربية للتغلب عليها من خلال تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، وتبسيط الإجراءات الجمركية وغير الجمركية وتحسين البنية التحتية وتعزيز الاستقرار السياسي.

المراجع:

- اتحاد الغرف العربية، "الصعوبات التي تواجه التجارة العربية البينية تحديات جديدة وتساعد الصعوبات" 2019 التقرير السنوي رقم 26، <http://kms.uac>
- التعاون الاقتصادي العربي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الفصل الثاني عشر، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.
- تقرير مناخ الاستثمار 2022، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات.
- معراج هوارى، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتنفيذ التكامل الاقتصادي العربي"، منطقة التجارة الحرة العربية، أعمال الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل. قدم للنشر بتاريخ 2007.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آفاق جديدة للنمو رغم التحديات العالمية والإقليمية التقرير الخامس والعشرون اتحاد الغرف العربية، مارس 2018.
- مؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، (العدد الأول) جانفي - مارس 2022.
- Singh H, Jun W. (1995). "Some New Evidence Of Determination Of Foreign Direct Investment In Developing Countries", World Bank, Working paper. 407 - 451
- OCDE, Third Edition Of Detailed Benchmark Foreign Direct Investment. Paris 1999.
- FMI, "Manuel De La Balance Des Paiements du FMI", 1997, 4ème Edition.
- Nicolas Péridy (2008) , Javad Abedini, The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA): an Estimation of Its Trade Effects. Journal of Economic Integration 23(4), 848-872
- Zouheir El-Sahli. : (2023) The Partial And General Equilibrium Effects Of The Greater Arab Free Trade Agreement. tHE INTERNATIONAL TRADE JOURNAL, VOL. 37, NO. 2, 185-199 <https://doi.org/10.1080/08853908.2021.1962439> © 2021
- Yigezu A. Yigezu, Roberto Telleria 2013, Mohamed A. Ahmed, Aden Aw-Hassan.

-
- Assessing The Impact Of The GAFTA Agreement On Selected Members Bilateral Agricultural Trade: An Application Of The Gravity Model. American-Eurasian J. Agric. & Environ. Sci., 13 (2): 269-290, 2013.
 - Walid Abdmoulah, (2011), Arab Trade Integration: Evidence from Zero-Inflated Negative Binomial Model. Journal of Economic Cooperation and Development, 32, 2 ,39-66.